فعاليات وطنية: البحرين نموذج رائد في التسامح والتعايش وترسيخ قيم السلام واحترام التنوع

بمناسبة اليوم الدولي للتسامح، أكد عدد من الفعاليات الوطنية أن مملكة البحرين رسخت مكانتها نموذجًا رائدًا في التسامح والتعايش السلمي واحترام التنوع الديني والثقافي، بفضل النهج الإنساني والحضاري الذي أرسى دعائمه حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، وما يحظى به من دعم ومتابعة من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء.

وأشاروا إلى أن التسامح يمثل قيمة أصيلة في المجتمع البحريني، وثقافة متجذرة في حياة أبنائه، ومنهجًا وطنيًا تعززه التشريعات والمؤسسات والمبادرات الهادفة إلى نشر ثقافة الحوار والاعتدال ونبذ التعصب والكراهية والتمييز.

وأوضحوا أن مملكة البحرين تواصل دورها الفاعل في دعم جهود السلام والتفاهم بين الشعوب والحضارات، وتعزيز مبادئ حقوق الإنسان والحريات، مؤكدين أهمية مواصلة ترسيخ هذه القيم وحمايتها من خلال تكامل الأدوار التشريعية والمجتمعية، وتعزيز ثقافة احترام الآخر وقبول الاختلاف، بما يسهم في بناء مجتمع متماسك يسوده الأمن والاستقرار والتعايش.


○ رئيس مجلس النواب.


○ رئيس مجلس الشورى.


○ علي الشهابي.


○ حسن بوخماس.


○ عادل العسومي.


○ مريم الصائغ.

وأكد أحمد بن سلمان المسلم رئيس مجلس النواب، أن التسامح في مملكة البحرين نهج حياة، وقيمة راسخة في وجدان هذا الوطن، وثقافة أصيلة، في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، وبدعم ومتابعة من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء.

وأشار إلى أن مجلس النواب وعبر عمله التشريعي والرقابي، حريص على ترسيخ قيم التسامح والاعتدال والوسطية، ونبذ خطاب الكراهية والتطرف والعنف، وتعزيز ثقافة الحوار واحترام الرأي الآخر، ودعم المبادرات كافة التي تعزز هذه القيم النبيلة، وحماية الحريات والحقوق التي كفلها دستور مملكة البحرين، والميثاق الوطني.

وأشاد بجهود مركز الملك حمد العالمي للتعايش والتسامح، في تعزيز قيم التعايش والتسامح والتضامن العالمي من أجل تحقيق العيش المشترك والتنوع الإنساني.

ومن جهته، أكد علي بن صالح الصالح رئيس مجلس الشورى، أن المبادرات الملكية السامية والتوجيهات الحكيمة من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم أسهمت في إبراز جهود ومساعي مملكة البحرين لتعظيم دور دبلوماسية السلام والحوار في بناء شراكات دولية تدعم التسامح الإنساني، وتعمّقُ احترام حقوق الإنسان، وتدفع نحو تحقيق التنمية المستدامة والتطور والتقدُّم الذي تنشده دول وشعوب العالم كافة.

وأعرب عن عظيم والفخر وبالغ الاعتزاز بالنهج النيّر والفكر الإنساني الرفيع لجلالة الملك المعظّم، اللذين جعلا مملكة البحرين نموذجًا دوليًا في تجسيد أسمى قيم ومعاني التسامح والتعايش والحوار بين الشعوب والثقافات والحضارات، وخصوصًا في ظل الظروف والتحديات الراهنة، التي تتطلب جهودًا لتعزيز الأمن والاستقرار والسلام الإقليمي والعالمي.

وعلى ذات الصعيد، أكدت لجنة حقوق الإنسان بمجلس الشورى، برئاسة علي حسين الشهابي، أن المكانة المتميزة التي تحظى بها مملكة البحرين على المستويين الإقليمي والدولي في مجال التسامح والتعايش، يعكس ما تحظى به هذه القيم الإنسانية والحضارية من دعم واهتمام من لدن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم.

وأشادت اللجنة بالمبادرات البحرينية السبّاقة في مجال التسامح والتعايش، والتي تعكس حرص مملكة البحرين على نشر ثقافة السلام والتفاهم والانفتاح، وتعزيز قيم احترام التنوع الديني والثقافي، ونبذ التعصب والتمييز وخطاب الكراهية، مؤكدةً أن هذه المبادرات تجسد التزام المملكة الراسخ بتعزيز مبادئ حقوق الإنسان، وتؤكد دورها الفاعل في دعم الجهود الدولية الرامية إلى بناء مجتمعات يسودها الاحترام المتبادل والتعايش السلمي.

ومن جانبه، اكد النائب د. حسن عيد بوخماس رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني في مجلس النواب، أن التسامح في مملكة البحرين ليس درساً نتعلمه من الكتب، بل هو ما تربينا عليه في مجتمعنا وبيوتنا ومجالسنا. وأن الوطن يتسع للجميع. وأننا في مملكة البحرين نعيش هذه القيمة كل يوم.

وأوضح بمناسبة اليوم الدولي للتسامح أن مسؤوليتنا اليوم، كنواب وكمجتمع، أن نحافظ على هذه الروح، وأن نحميها من أي خطاب يدعو إلى الكراهية أو التعصب أو التفرقة وأن الكلمة تبني وطناً، والحوار هو دائماً الأقوى والتسامح هو دائماً الأشجع والأفضل، مشيدا بجهود مركز الملك حمد العالمي للتعايش والتسامح، من أجل تحقيق العيش المشترك والتنوع الإنساني.

وعلى نفس الصعيد، وأوضح عادل بن عبدالرحمن العسومي عضو مجلس الشورى ان الاحتفال باليوم الدولي للتسامح، هو الاحتفال بقيمة عاشتها البحرين قبل أن تُكتب في مواثيق الأمم المتحدة، وقبل أن تتحول إلى يوم عالمي، فمملكة البحرين كانت، وما زالت، نموذجاً حياً للتعايش والتسامح، حيث تجاورت المساجد والكنائس والمعابد، وتعايشت الأديان والمذاهب في محبة، من دون أن يشعر أحد بأنه غريب في هذا الوطن.

ومن جانبها، أشارت النائب مريم حسن الصائغ إلى أن التسامح في مملكة البحرين يمثل منظومة قيم متكاملة، تستند إلى الدستور والميثاق الوطني، وتتجسد في التشريعات الوطنية التي تحمي الحريات، وتجرم خطاب الكراهية والتمييز والتحريض، وتكفل حق الجميع في ممارسة شعائرهم واعتقاداتهم في إطار من الاحترام المتبادل وسيادة القانون.

وأوضحت أن مجلس النواب يضطلع بدور محوري في ترسيخ هذه القيم، من خلال سن التشريعات الداعمة للتعايش، ومتابعة تنفيذ السياسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، ودعم الجهود الرامية إلى تعزيز ثقافة الحوار والوسطية والاعتدال، لا سيما في قطاعي التعليم والإعلام.

وزارة الإسكان وبنك الإسكان يختتمان النسخة الحادية عشرة من مبادرة «الفرع المتنقل للتمويلات الإسكانية» بمراسي جاليريا

اختتمت وزارة الإسكان والتخطيط العمراني، بالتعاون مع بنك الإسكان، النسخة الحادية عشرة من مبادرة «الفرع المتنقل للتمويلات الإسكانية»، التي أقيمت بمجمع «مراسي جاليريا» بمحافظة المحرق خلال الفترة من 11 إلى 15 نوفمبر الجاري، وشهدت تفاعلًا من المواطنين الراغبين في التعرف على مستجدات البرامج الإسكانية والخيارات التمويلية والخدمات الرقمية، والاستفادة من الاستشارات المتخصصة التي قدمها ممثلو الوزارة وبنك الإسكان.

وأكدت الوزارة أن المبادرة تأتي ضمن جهودها المستمرة لتعزيز قنوات التواصل المباشر مع المواطنين، وتيسير وصولهم إلى المعلومات والخدمات الإسكانية والتمويلية، مشيرةً إلى أن الفرع المتنقل أتاح للمواطنين مناقشة احتياجاتهم السكنية مع المختصين، والتعرف على الخيارات المناسبة لإمكاناتهم، والاطلاع على الاشتراطات والإجراءات المنظمة للاستفادة من البرامج المتاحة.

وأوضحت الوزارة أن النسخة الحادية عشرة شهدت تقديم استشارات متخصصة حول برنامج «طموح»، الذي يتيح للمستفيدين المؤهلين ممن سبق لهم الحصول على تمويلات «تسهيل» و«تسهيل+»، وكذلك المستفيدين السابقين من تمويلات الشراء لغرض امتلاك شقة سكنية، إمكانية الحصول على تمويل إضافي مدعوم حكوميًا، وفقًا للاشتراطات والمعايير المعتمدة.

وأضافت أن المختصين من الوزارة وبنك الإسكان قدموا شرحًا لآليات الاستفادة من البرامج التمويلية، وأجابوا عن استفسارات المواطنين بشأن شروط الاستحقاق وإجراءات التقديم وقيم التمويل وفترات السداد، فضلًا عن استعراض الخيارات العقارية المتوافقة مع هذه البرامج، بما يساعد المواطنين على اتخاذ قرارات تتناسب مع احتياجاتهم وقدراتهم المالية. كما أتاحت المبادرة للمواطنين التعرف على المشاريع السكنية المنفذة ضمن برنامج حقوق تطوير الأراضي الحكومية بالشراكة مع القطاع الخاص، وما توفره من وحدات وخيارات عقارية متنوعة تتوافق مع برامج التمويلات الإسكانية، بما يعزز اطلاعهم على المعروض العقاري والفرص السكنية المتاحة.



وفيما يتعلق بالخدمات الرقمية، اطلع زوار الفرع المتنقل على الخدمات التي توفرها منصة «بيتي» العقارية، ومن بينها البحث عن العقارات واستعراضها، وحجز العقار السكني إلكترونيًا، ومتابعة مراحل الطلبات التمويلية، والاستفادة من خدمة التثمين العقاري الرقمي، إلى جانب الربط المباشر مع البنوك، بما يسهم في تبسيط الإجراءات وتيسير رحلة الحصول على المسكن. وأكدت وزارة الإسكان والتخطيط العمراني حرصها على مواصلة تنظيم المبادرة بالتعاون مع بنك الإسكان في مختلف المجمعات التجارية والمواقع الحيوية بمملكة البحرين، والبناء على ما تحقق خلال نسخها المتعاقبة لتوسيع نطاق الوصول إلى المواطنين، وتعزيز الوعي بالبرامج والخدمات الإسكانية والتمويلية، وتسهيل الاستفادة منها.

هنأ عادل درويش بانتخابه نائبا للأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات المنسق المقيم للأمم المتحدة: هذا الإنجاز المهم يعكس المكانة المتنامية للبحرين

تقدم المنسق المقيم للأمم المتحدة في مملكة البحرين بأحر التهاني لمملكة البحرين بمناسبة انتخاب عادل درويش نائبًا للأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات خلال مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الذي عقد في الدوحة.

وأكد أن هذا الإنجاز المهم يعكس المكانة المتنامية للبحرين ودورها القيادي ودبلوماسيتها البناءة على الساحة الدولية، كما يعد اعترافًا بالتزام المملكة الراسخ بالتعاون متعدد الأطراف، والابتكار، ودعم الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية الرقمية على المستوى العالمي.

وثمن الفريق القطري للأمم المتحدة في البحرين حصول أحد أعضائه المتميزين على هذه الثقة لتولي مسؤولية دولية بهذه الأهمية، مؤكدا أن انتخاب عادل درويش يعد حافزًا لكل العاملين في مجال التعاون الدولي والعمل متعدد الأطراف في البحرين.

متمنيا له كل النجاح والتوفيق في مهامه الجديدة، ومتطلعا إلى مواصلة التعاون بين الأمم المتحدة بما في ذلك الاتحاد الدولي للاتصالات، ومملكة البحرين، من أجل تعزيز مستقبل رقمي أكثر ترابطًا وشمولًا للجميع.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تزور مركز مبارك جاسم كانو الاجتماعي الشامل

قام وفد من أعضاء مجلس مفوضي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، بزيارة ميدانية لمركز مبارك جاسم كانو الاجتماعي الشامل، في سياق جهود المؤسسة الرامية إلى تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والاطلاع على المبادرات والبرامج الداعمة لتمكين الأسر المنتجة وتحسين جودة حياة المستفيدين من الخدمات الاجتماعية.

واطلع الوفد خلال الزيارة على الخدمات والبرامج التي يقدمها المركز، بما في ذلك دعم الأسر المنتجة وتطوير قدراتها الإنتاجية والتسويقية، إلى جانب خدمات الإرشاد الأسري والبحث الاجتماعي وإعانات الضمان الاجتماعي، ودور المركز في توفير التسهيلات اللازمة لتعزيز الاستفادة من هذه الخدمات.

كما قام الوفد بجولة ميدانية في مرافق المركز وتجهيزاته، تعرف خلالها على الإمكانات المتاحة للأسر المنتجة لممارسة أنشطتها وتطوير منتجاتها. والتقى بعدد من الأسر المستفيدة، واستمع إلى آرائها وملاحظاتها بشأن الخدمات والتسهيلات المقدمة، ومدى إسهامها في تنمية مهاراتها وتعزيز فرصها الاقتصادية وتحسين مصادر دخلها.

وتأتي هذه الزيارة في إطار حرص المؤسسة على تعزيز التواصل المباشر مع مختلف فئات المجتمع، والوقوف على واقع الخدمات المقدمة لها، بما يسهم في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص والتمكين الاقتصادي والاجتماعي.



الصندوق الملكي لشهداء الواجب يعلن إغلاق باب التطوع للمشاركة في حملة يوم الشهيد 2026

أعلن الصندوق الملكي لشهداء الواجب إغلاق باب التطوع للمشاركة في حملة يوم الشهيد 2026 لبيع وردة الشهيد (الرازجية)، حيث كان باب التقديم قد فتح يوم الأحد الموافق 1 نوفمبر 2026، حتى يوم أمس الأحد الموافق 15 نوفمبر 2026، وذلك إيماناً بأهمية الشراكة المجتمعية وترسيخاً لقيم المسؤولية الوطنية والانتماء. وأعرب الصندوق الملكي لشهداء الواجب عن بالغ شكره وتقديره لجميع المتقدمين، مثمنًا مبادرتهم الوطنية وحرصهم على المشاركة في إنجاح فعاليات يوم الشهيد، بما يعكس مشاعر الوفاء والعرفان لتضحيات شهداء الوطن، وتقديرًا لما سطروه من مواقف بطولية خالدة.

الجدير بالذكر، أن (الرازجية) ترمز إلى يوم الشهيد في مملكة البحرين، ويتم ارتداؤها خلال الفترة من 9 إلى 17 ديسمبر من كل عام تخليدًا لذكرى شهداء الواجب وعرفانًا لما بذلوه وقدموه من تضحيات نبيلة خلال تأدية مهامهم وواجباتهم الوطنية.

«التنمية السياسية» يطلق فعاليات المجموعة الثانية من برنامج «مسارات وطنية» لرؤساء الأقسام

يطلق معهد البحرين للتنمية السياسية، اليوم الإثنين، فعاليات المجموعة الثانية من برنامج «مسارات وطنية»، الذي يستهدف فئة رؤساء الأقسام، ويستمر حتى 18 نوفمبر الجاري، بهدف تطوير مهارات الكوادر الوطنية وتعزيز معارفهم، بما يدعم كفاءة الأداء المؤسسي والمشاركة الفاعلة في مسيرة التنمية الشاملة.

وتتضمن فعاليات البرنامج ورش عمل متخصصة، تتناول الأولى القيادة الاستراتيجية في المشاريع الوطنية، فيما تركز الثانية على مهارات تحليل البيانات ودعم القرارات، وتختتم الفعاليات بورشة آليات الرقابة التشريعية وأثرها على العمل المؤسسي، بما يوفر للمشاركين معارف متنوعة في مجالات ترتبط بطبيعة مسؤولياتهم الوظيفية.

ويأتي برنامج مسارات وطنية في إطار حرص المعهد على الاستثمار في الكفاءات الوطنية العاملة في القطاعين الحكومي والخاص، من خلال فعاليات تدريبية تسهم في إكساب المشاركين مهارات جديدة وتوسيع آفاقهم المعرفية، وتعزيز دورهم في خدمة الوطن وتحقيق تطلعاته المستقبلية.

ويرتكز البرنامج على تأصيل الرؤية الملكية للتنمية الشاملة وانعكاساتها على العمل الوطني والمؤسسي، وتزويد المشاركين بالمعارف المرتبطة بأولويات برنامج الحكومة والسياسات الوطنية والتشريعات ذات الصلة، إلى جانب تنمية مهارات التعامل الإيجابي مع المتغيرات والتحديات الإقليمية والدولية، بما يسهم في إعداد كوادر أكثر جاهزية وفاعلية في بيئة العمل.

شطب 29 وسيطا في المنازعات المدنية والتجارية والجنائية والشرعية

كتبت: مروة أحمد

قرر نواف بن محمد المعاودة وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف شطب قيد 29 وسيطاً من فروع الوساطة المعتمدة، التي تشمل المنازعات المدنية والتجارية والمسائل الجنائية والشرعية.

وبحسب القرار، شمل الشطب 14 وسيطاً من فرع المسائل الشرعية، وهو العدد الأكبر بين الفروع المشمولة بالقرار، إلى جانب وسطاء مقيدين في فروع المنازعات المدنية والتجارية والمسائل الجنائية.

ويُعد الوسيط المعتمد طرفاً ثالثاً محايداً ومستقلاً، يتولى تسهيل الوصول إلى تسوية ودية للمنازعات بين الأطراف، من دون فرض قرار ملزم عليهم، وذلك وفقاً للإطار القانوني المنظم للوساطة في مملكة البحرين، ومنه المرسوم بقانون رقم (22) لسنة 2019 بشأن الوساطة لتسوية المنازعات، إلى جانب القرارات المنظمة للوساطة الجنائية.

وتتمثل أبرز مهام الوسيط في إدارة جلسات الوساطة باستقلالية ونزاهة، وتنظيم النقاش بين الأطراف بما يضمن تكافؤ الفرص، ومساعدتهم على تحديد مصالحهم وصياغة حلول عملية ومرنة، بما يسهم في تسوية الخلافات والحفاظ على العلاقات الودية والتجارية بينهم.